

في الوقت الذي تتسابق فيه دول المنطقة على تأمين التمويل اللازم من صندوق النقد الدولي لمساعدة إقتصاداتها في مواجهة ما تسببه كورونا، ما زال لبنان يسير في الإتجاه المعاكس. ففتح "الصندوق" خطوطاً إئتمانية سريعة بقيمة 80 مليار دولار، وتخصّصية بنحو تريليون دولار للتدخل في دعم الدول ومساعدتها على النهوض، لم تكن شيئاً للمسؤولين السياسيين. فكل ما يهمهم عدم تنفيذ الإصلاحات، تماشياً مع المثل القائل "من بعدي الطوفان".

المقارنة بين مصر ولبنان تظهر حجم "الجريمة" التي ارتكبتها أهل الحكم في لبنان بحق الإقتصاد. فعدم تنفيذ أبسط الإصلاحات منذ نهاية العام 2019 وإهمال شروط الدخول في برنامج مع صندوق النقد الدولي، خفّضت نسبة النمو في لبنان إلى (-25%) تحت الصفر. في حين حازت مصر دعماً مالياً من خلال برنامجين متتاليين مع الصندوق بقيمة 8 مليارات دولار خلال شهر ونصف الشهر فقط. بالإضافة إلى تأمينها 4 مليارات دولار إضافية من مؤسسات تمويلية أخرى. فكانت النتيجة تحقيقها نمواً بنسبة 3.5 في المئة وتمائلها السريع إلى الشفاء من الازمات التي تعصف بدول المنطقة.

لا خلاص من دون "الخطة"

لم تكن مصر الدولة الوحيدة التي استفادت من التسهيلات المالية وتمديد فترات السماح واعتماد آليات مرنة وهادفة كالتي قدمها صندوق النقد الدولي. فمثلها فعل الأردن حيث كان لـ "الصندوق" دور فعال وسريع، ليس فقط من خلال التمويل الإضافي الذي تم تأمينه، إنما أيضاً من خلال تطوير البرامج والأخذ بالاعتبار خلق مساحة إضافية لتمكين الأردن من رفع الانفاق الصحي، بحسب مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د. جهاد أزور. حيث حصل الأردن على 1.3 مليار دولار، ومثله المغرب بقيمة 3 مليارات دولار، وأفغانستان وتونس وغيرها الكثير من الدول التي كانت بأمس الحاجة للمساعدة في مواجهة واحدة من أصعب الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالدول. أما في لبنان فان "المساعدة ما زالت مقتصرة على التقنية" يقول أزور. "وعلى الرغم من عدم انقطاع التواصل مع فريق الصندوق فان استئناف المفاوضات للدخول في برنامج وتأمين المساعدات يحتاج إلى وجود حكومة جديدة تعقد نيّتها وتأخذ القرار الجدي باعادة وصل ما انقطع مع الصندوق".

"إطالة عمر الأزمة الاقتصادية في لبنان حولتها أزمة إجتماعية" بحسب أزور. حيث من الممكن بسهولة ملاحظة تداعياتها من خلال ارتفاع مستوى البطالة والتضخم الذي يعتبر من أصعب الضرائب التي تؤثر على المجتمع. "بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير في أعداد المهاجرين من لبنان خلال الأشهر الماضية". هذا الواقع يحتم المباشرة بتطبيق "خطة إصلاحية متكاملة مدعومة من كل الشركاء الأساسيين. ومنهم القوى السياسية في مجلس النواب، نظراً للحاجة إلى تشريعات إضافية، والفاعليات الاقتصادية، وجمعيات المجتمع المدني والمواطنون" يقول أزور.

توجيه الدعم للمحتاجين

الخطة التي يتحدث عنها أزور يجب عليها ان تحقق مجموعة من الأهداف أهمها: إستعادة ثقة المواطنين والمستثمرين، معالجة جذرية للأوضاع المالية التي آلت اليها البلاد مع ما شهده القطاع المالي مؤخراً من مشاكل، الوصول إلى التوازن المالي العام، تحقيق الإصلاح المؤسساتي في الكهرباء وبقية المؤسسات لتفعيل قدرتها على خلق فرص عمل، وتخفيض العجز المالي ورفع مستوى الشفافية فيها. فمن شأن هذه الأهداف: تأمين إنطلاقة الإقتصاد وتمكين المواطنين اللبنانيين من أصحاب الدخول المحدودة. أما في الشق الإجتماعي فشدّد أزور على أهمية "إعادة النظر بسياسة الحماية الإجتماعية لتكون هادفة أكثر، وتمكّن من إعطاء الدعم للذين هم أكثر حاجة. خصوصاً ان تداعيات الازمات المتتالية كان لها تأثير كبير على الأوضاع الاجتماعية".

متطلبات المرحلة الإنتقالية

صحيح ان دول المنطقة تمكنت من إدارة الصدمة الأولى الناتجة عن كورونا بفعالية إلا ان هذا لا يعني الاستكانة، فنحن في "مرحلة إنتقالية" بحسب أزور. ومن المهم برأيه "التركيز على الإنتقال السريع من مرحلة إدارة الأزمة، وخاصة مخاطر موجة ثانية من الجائحة، إلى مرحلة التعافي والتحصير للإنتعاش الاقتصادي". وهذا لن يتم إلا من خلال العمل على 3 مستويات:

- حماية المواطنين.

- العمل على المحافظة على الإستقرار الإقتصادي. والإستمرار بتأمين نسبة من الحماية الإقتصادية.

- التحضير لعملية "وثب" الإقتصاد والاستفادة من هذه الأزمة للتركيز على قطاعات برزت أهميتها الكبيرة مثل قطاع التكنولوجيا، الذي لعب دوراً مهماً وأساسياً بالتمكين في مواجهة الجائحة.

- الإستثمار بالطاقة البشرية التي تشكل مكوناً أساسياً لعودة النهوض الاقتصادي، نظراً لأن ثلثي المواطنين دون 30 عاماً.

- الإستثمار بالبنى التحتية.

التحديات ما زالت كبيرة، وإذا كانت بالنسبة لدول المنطقة تتلخص بالجائحة، وتقلبات أسعار النفط وتراجع التحويلات من المغتربين بين 5 و15 في المئة، فانها بالنسبة للبنان أضعاف مضاعفة. فبالإضافة إلى كل ما تقدم يعاني لبنان من التضخم المفرط وانهيار قيمة العملة وفقدان القدرة الشرائية، وتقهقر الناتج المحلي إلى حدود 18 مليار دولار، وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي أكثر من 250 في المئة. وهو ما يجعل منه في حال المماثلة في تنفيذ الإصلاحات وتأخير الدخول في برنامج شامل مع صندوق النقد "مقبرة" كبيرة لكل ما فيه من بشر وحجر.